اختاره جمهور اتهى والوجه الثانى ان حكم ذلك حكم اليد مسئلة قوله فى معنى الخلوى وعلى الاصح بالمشاهدة
قيل يشاهد مسلم بكلف وقيل كخلوى النكاح اتهى والمعتمد فى المتن والحاوى الكبير وابن تميم وابن
عبدان والزركشى والقاضى وغيرهم احدهما كخلوى النكاح وهو الصحيح فى قول الخلوى يشاهد ميز
وكافر وامراه اختان الشريف ابو جعفر والشيرازى وجزم به فى المستوعب وقدمه فى الكافى
ونظمه والشرح والنظم وغيرهم والوجه الثانى لا قول الا بمشاهدة مسلم مكلف اختاره القاضى
فى المجرد وقدمه فى الفصول والرعايه الصغرى والحاوى الصغير وقيل لا قول الا بمشاهدة حر مسلم
حر قدمه فى الرعايه الكبرى قال ولم يرها ذكر مسلم مكلف وقيل او عبد وقيل او صبى وقيل او
مجنون وهو خطا وقيل ان شاهد طهارتها اتهى او كافر فوجهان اتهى مسئلة قوله والجريه ما
احاط بالنجاسه فوقها وتحتها ويمينه ويسره وقال الشيخ وما انتشرت اليه عاده امامها وورائها
وان امتدت النجاسه فقيل واحده وقيل كل جريه نجاسه منفرده اتهى واطلقهما فى الرعايه الكبرى
ومختصر ابن تميم وتبعه ابن عبدان احدهما كل جريه نجاسه منفرده وهو الصحيح اختاره الشيخ الموفق
والشارح وجزم به وكذلك ابن رزين فى شرحه والوجه الثانى الكل نجاسه واحده فعلى هذا يعفى
عن كثير نجاسه قليله لا كثير لقلته ما جاوز الغليله او لو فرضا كل ما فى جانبه ويسعه منه فى جانبه
الاخر لكان بما دونها الا يبلغ قلتين لغلته والحاوى للكلب يبلغ قلا لا وهذا الوجه ظاهر كلام القاضى
واصحابه وغيرهم حيث اختاروا اعتبار كل جريه بنفسها مسئلة قوله وانم يعفى عن يسير النجس
الا بول وعذرة رطبه او يابسه ذات نفى نفيه روايتان واطلقهما فى الارشاد والمغنى والمذهب
الاحد والتحرير والبلغه والشرح ومختصر ابن تميم وشرح ابن رزين والفائق وغيرهم احدهما لا يعفى
وهو الصحيح من المذهب عند المتاخرين وهو ظاهر الايضاح والعمده والخلاصه والوجيز وادرك
الغايه وتذكره ابن عبدوس والمنور ومنتخب الادمى والنسيل وغيرهم لعدم ذكرهم لها وقدمه
فى المستوعب والمحرر والرعايتين والحاويين قال الشيخ تقى الدين وتبعه المصنف اختاره الاكثر
قال ناظم المفردات هذا قول الجمهور قال فى المستوعب والتفريع عليه قال فى المذهب لم
يختلف اصحاب الروايتين قال ابن منجا فى شرحه عدم العفو اصح اتهى واختار ابو الخطاب وابن عبيد
والشيخ الموفق والمجد والناظم فى شرحه ونظمه وغيرهم قلت وهو المذهب على ما اصطلحناه والرواية
الثانيه يعفى الا ان يكون نجسا لا يعفى عنه فى شرحه فلا يعفى وهذا المذهب عند اكثر المتقدمين قال
فى الكافى فى الروايات ان البول والغايط يعفى الا الكثير قال فى المغنى وتبعه ناظم المفردات الاشهر
انه يعفى وكذا قال ابن عبدان وقال اختارها الشريفان والقاضى وقال اختارها الخرقى
وشيوخ اصحابنا قال فى تجريد العنايه هذا اظهر عنه قال الزركشى هو اشهر الروايتين عن احمد

الصحيح وعليه اكثر الاصحاب وصححه فى التصحيح والنظم والحاوى الكبير وشرح ابن عبدان واختاره المجد
وابن عبدوس وغيرهم قال الشارح اظهرهما ظهورا قلت فى مجمع البحرين ظهورا فى اصح الروايتين وهو ظاهر
ما جزم به فى الارشاد والعمده والوجيز والمنور ومنتخب الادمى وغيرهم وجزم به فى الاضافات وقدمه
فى الكافى والمحرر والرعايتين والحاوى الصغير وابن رزين فى شرحه وغيرهم والروايه الثانيه يسلبه
الطهوريه وهو ظاهر كلام الخرقى وجزم به القاضى فى المجرد وصاحب التسهيل واختار ابن عبدوس
صاحب القاضى وقدمه ابن رزين فى مختصره وصاحب الحاوى الكبير وادراك الغايه وابن تميم مسئلة
قوله وان نوى جنب بانغماسه او بعضه فى قليل اكدر رفع حدثه لم يرتفع وصار مستعملا حرم عليه قليل
بأول جزء لاقى محل نجس لاقاه وقيل او ولى جزء انفصل كالمتردد على المحل انتهى القول الثانى هو الصحيح وهو
كونه يصير مستعملا بأول جزء انفصل جزم به فى المغنى والكافى والشرح قال فى الرعايه الكبرى وهو
اظهر وأشهر قال فى الصغرى وهو ظاهر قال الزركشى وهو اشهر وقدمه ابن عبدان فى شرحه وابن عبد
القوى فى مجمع البحرين وقال هذا اشهر الوجهين ونصراه والظاهر انهما تابعا المجد والقول الاول وهو
كونه يصير مستعملا بأول جزء لاقى قدمه فى الرعايتين والحاويين والمحرر وقال على المنصور وعلى الاول
احتمالا ملت فيتنوى بالنصر واطلقهما ابن تميم فى مختصره تنبيه قوله وكذا نيته بعد غسله انتهى ظاهر
ان محل كونه يصير مستعملا الخلاف المطلق الذى فى المسئله قبلها وهو ظاهر الرعايه الصغرى
فانه قال وان انغمس فى قليل او اكدبنيه رفع حدثه او نواه بعد الغاسه استعمل عند لغيه ونيته وظاهر
كلامه فى الكبرى كما فى هذه المسئله نذا الذى قبلها فى كون الماء يصير مستعملا لا فرق وقد ما يصير مستعملا
وهو الصواب قال فى الحاوى الكبير ولو نوى الطهاره حتى انغمس فيه فقال اصحابنا يرتفع الحدث
عن اول جزء يرتفع منه بحصل غسل ما سواه بما مستعملا انتهى فتقطع انه يصير مستعملا بأول جزء انفصل
وعزاه الى الاصحاب والظاهر انه تابع المجد وجعل كلام المصنف على هذا بقوله وكذا نيته بعد غسله يعنى
يكون مستعملا وعلى الاول التقدير الصواب ما نقله فى الحاوى عن الاصحاب مسئلة قوله وان كان كثيرا
ان يغتسل فيه قال احد لا يعفى عنه لا يتبعض وهل يرتفع بانفصاله او انفصاله فيه وجهان انتهى
واطلقهما ابن تميم فى مختصره احدهما يرتفع بعد انفصاله وهو الصحيح قال فى الرعايه الكبرى وهو ابين
وقدمه فى الحاوى الصغير والفائق قال فى المتن والشرح وشرح ابن عبدان وغيرهم وان كان كثيرا فعلى
ارتفع الحدث والماء على الطاهريه والثانى يرتفع قبل انفصاله قدمه فى الرعايتين مسئلة قوله وان انغمس
يسير من القليل بعد نيته غسله صار مستعملا وعنه لا وهو ظاهر اهل جل وغور وحكى كبار وزنه وجهان
انتهى احدهما يوزن معه وهو الصحيح قال ابن تميم لو وضع رجله فى الماء قال الغسل وقد نوى انه على الاصح قال
فى الرعايه الكبرى وان نواه ثم وضع رجله فيه للغسل انبنيه محصها ظاهر فى الاصح وان غمس فيه

اصل